■ تقارير علمية ■

المؤتمر الأول لقمة المرأة العربية
القاهرة ١٨-٢٠ نوفمبر ٢٠٠٠

عرض: محمد مرعى حسين*

تحت مظلة جامعة الدول العربية عقد بالقاهرة المؤتمر الأول لقمة المرأة العربية برئاسة السيدة سوزان مبارك وبمشاركة لفيف من السيدات الأول والخبراء المعنيين بشئون المرأة والتنمية فى العالم العربى. وذلك خلال الفترة من ١٨ - ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٠ بقاعة المؤتمرات الكبرى بمدينة نصر. وقد قدمت إلى المؤتمر مجموعة من أوراق العمل البحثية التى تناولت عديداً من القضايا الهامة المتعلقة بتنمية المرأة العربية وتفعيل دورها فى مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وكانت الورقة الأولى مقدمة من الدكتور احمد أبو زيد تحت عنوان "**القيم النسائية الإيجابية فى الموروثات الثقافية**" وتناول هذا الموضوع من خلال المعنى الواسع لكلمة ثقافة والذى لا يعنى فقط التراث الثقافى الشفاهى وإنما العادات والتقاليد والأوضاع الاجتماعية التقليدية فى المجتمع العربى أيضا. كما استعرضت الورقة العالم العربى من الناحية الثقافية البحتة باعتباره يؤلف وحدة ثقافية متكاملة او دائرة ثقافية بالمعنى الانثربولوجى وبصرف النظر عن الحدود الجغرافية أو السياسية. وفى ضوء ذلك فقد تعرضت لمجموعة من النقاط الأساسية التالية:-

أ- التراث الشعبى الشفاهى المفعم بالقيم والمبادئ الأخلاقية المتعلقة بمكانة المرأة وسلوكها وإسهاماتها فى الحياة، هو تراث كثيراً ما أسئ فهمه وتأويله وقراءته قراءة سطحية. فالتراث الشعبى العربي القديم يحمل كثيراً من الصور التى ترمز إلى قيم إيجابية تنعكس فى سلوك المرأة كما تسجلها الإبداعات الثقافية التى تحتاج إلى قراءة جديدة للكشف عن الجانب الرمزى فيها وتجسيد

* د. محمد مرعى حسين : خبير بمركز التخطيط الزراعى - معهد التخطيط القومى.

هذا الجانب الرمزى فى السلوك الأنثوى الذى تحمله الأحداث والذى يصاغ فى قالب قصصى قد يكون وسيلة للترفيه ولكن يجب أن يؤخذ على انه أيضا وسيلة للتربية والتعليم وتقويم السلوك.

ب- مقومات الثقافة الذكورية وطابعها العام فى المجتمع العربى القومى وما يترتب على هذه المقومات من تهميش لمكانة المرأة ووضعها العام مع الاهتمام بأنساق القيم المتعلقة بهذه المقومات والتى تقوم على التمييز بين قيم الذكورة وقيم الأنوثة وانعكاس ذلك على أساليب التنشئة المسئولة عن ترسيخ أفكار التفرقة الاجتماعية والثقافية بين الجنسين. وقد أشارت الورقة إلى أنه في مقابل ذلك فان هناك بعض الظواهر والممارسات التى تعبر عن بعض القيم الإيجابية مثل احتفاظ المرأة العربية باسم عائلتها بعد الزواج أى احتفاظها بشخصيتها المعنوية المتميزة عن شخصية زوجها على عكس ما هو مشاهد فى الغرب، واحتفاظ المرأة العربية بحقوق الملكية الخاصة متميزة عن ملكية الزوج او حتى ملكية الأقارب العاصبين لها، وحق قبول او رفض الزواج.

جـ - موقف المرأة ذاتها من هذه الأوضاع وبخاصة المواقف السلبية الناشئة عن تقبل المرأة لهذه الأوضاع وبخاصة فيما يتعلق بنظرتها إلى الرجل وعلاقتها به. فتراكم الجوانب السلبية فى الموروثات وفى التعامل مع المرأة على صعيد الواقع اليومى أدى بالمرأة فى كثير من الأحيان إلى أن تأخذ هذه الأوضاع والمواقف على انها أمور مسلم بها وأنها تعكس حقيقة المكانة التى يجب ان تشغلها لأنها هى المكانة التى تستحقها، وهذه النظرة سلبية بل انهزامية من المرأة نفسها. والأمر يحتاج هنا وبالنسبة للمرأة ذاتها إلى (إعادة تأهيل) إن صح التعبير للتخلص من الهزيمة الداخلية التى تمنع من اتخاذ المبادرة للتغيير دون ان تفقد المرأة والمجتمع القيم التي تسجلها الموروثات الثقافية.

د- الدور الهام الذى يمكن أن تقوم به وسائل الإعلام المختلفة للتعريف - ربما بأسلوب غير مباشر- بالقيم الإيجابية التى تشملها هذه الموروثات الثقافية على اعتبار أن ذلك قد يساعد على تغيير النظرة إلى المرأة من ناحية وإغراء المرأة العربية بأن تقوم بدور أكثر فاعلية وتأثيراً فى توجيه حياة المجتمع بشكل عام والمشاركة الإيجابية فى مختلف ميادين النشاط الاجتماعى والسياسى.

وفى النهاية أشارت الورقة إلى أهمية البدء بدراسة ومعرفة الموروثات الثقافية فى العالم العربى كوحدة ثقافية متكاملة وبيان الجوانب المشتركة فى تلك الموروثات التى قد تتخذ أشكالا متنوعة، وأن يشارك فى ترجمة هذه الأعمال إلى إبداعات فنية المهتمون في كل أنحاء العالم العربى

بوضع المرأة وهمومها التى هى فى آخر الأمر من هموم الإنسان العربى المعاصر الذى ينظر باستبشار وتفاؤل إلى المستقبل كامتداد للماضى الزاهر العريق والذى يؤمن فى قدرات المرأة العربية الخلاقة القادرة على الإسهام فى تغيير صورة المجتمع العربي الحالية إلى واقع افضل وأزهى.

وفى الورقة الثانية المقدمة من الدكتور عبد المعطى بيومى بعنوان **المرأة المسلمة بين صحيح الدين والواقع** إستعراض للحقوق السياسية للمرأة المسلمة حيث بدأت الورقة بالإشارة إلى أن مشاركة المرأة فى العبادة والاجتماعات والمناسبات كانت تأسيسا تشريعيا لمشاركتها فى المواقف السياسية التى استجدت بعد ظهور الإسلام بحيث كان انتصار الإسلام وقيام المجتمع الإنسانى شركة بين الرجال والنساء. حيث استندت الحقوق السياسية للمرأة فى الإسلام على مبدأين أساسيين هما وحدة النفس الإنسانية ووحدة العمل الإنسانى. فالنفس الإنسانية لدى الرجل والمرأة واحدة، فهما من هذه النفس الواحدة - قال تعالى "يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة "(سورة النساء ١)- وبذلك اسقط الإسلام التمييز ضد المرأة لأنها من نفس الرجل ومن نفس معدنه وجوهره الإنسانى. والعمل الإنسانى فى نظر الإسلام واحد أيضا عمل الرجل وعمل المرأة - قال تعالى "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم إن الله عليم خبير" (سورة الحجرات ١٣) كما أن عمل الدين والدنيا واحد، فليس هناك عمل دينى وآخر دنيوى بل نوعية العمل فى الإسلام واحدة فلا انفصالية بين الأعمال السياسية والأعمال الدينية، فالعمل الدينى يستوعب العمل السياسى والعمل الدينى فى إطار دينى ومواقف الصحابة فى بناء الدولة كان عملا سياسيا وكانت مواقف سياسية ودينية معا.

وعلى أساس وحدة النفس البشرية ووحدة العمل الإنسانى نستطيع أن نرقب من خلال مسيرة العمل السياسى الإسلامى كيف تأسست الحقوق السياسية للمرأة فى صدر الإسلام، وبهذين المبدأين سقط التمييز بين الرجل والمرأة سواء كان تمييزاً عنصرياً أو تمييزاً فى قيمة ونوعية العمل الذى يصدر من كل من الرجل والمرأة. وتأسيسا على هذين المبدأين قامت حقوق المرأة وواجباتها، وتأكدت شخصيتها المستقلة وباشرت منذ اللحظة الأولى للوحى حقوقها وواجباتها، ورأينا فى بيت النبى صلى الله عليه وسلم نفسه الوزيرات والمستشارات له فى شئون الدين والدنيا. ورأينا من اللحظة الأولى دور أم المؤمنين خديجة بنت خويلد رضى الله عنها التى كانت وزير صدق للرسول عليه الصلاة والسلام - كما قال بن هشام فى سيرته، ودور أم سلمه رضى الله عنها التى استشارها الرسول عليه الصلاة

والسلام وقت الأزمة فى الحديبية فكانت وزارتها نعم الوزارة وكانت مشورتها عين الحكمة. ومن بيت النبوة وعلى هذا المتقدم انطلقت المشاركات السياسية للمرأة فى المجتمع الإسلامى الواسع فى صدر الإسلام وفيما تلاه من عصور الازدهار النقى للحضارة الإسلامية الرائدة.

وكما قرر القرآن الكريم حق المرأة فى المبايعة والاشتراك فى العقد السياسى والاجتماعى للمجتمع الإسلامى، فقد تأسس فى الإسلام على هذا حقها فى المشاركة انطلاقا من المشاركة فى المسجد وقد كان المسجد حينئذ منطلق العمل الدينى والدنيوى معا، فقد شرع الرسول صلى الله عليه وسلم اشتراك النساء فى صلاة الجماعة في المسجد. ومن المشهور أن بعضهن كن يبدين رأيهن فيما يلقى على الناس فى المسجد ومن المحفوظات لدى الجميع ما قامت به امرأة من التصويب لعمر بن الخطاب نفسه وقولته المشهورة "أصابت امرأة واخطأ عمر". ويقاس على اشتراك النساء فى المساجد بوصفها اجتماعاً عاماً له قدسيته وطهارته كل اجتماع مماثل مثل اجتماعات الرسول عليه الصلاة والسلام بأصحابه فى الأعياد والاحتفالات. ولم يستطع عمر بن الخطاب أن يتحمل مسئولية أن ينهى امرأة عن المشاركة فى الصلاة فى المسجد، فقد كانت عائكة بنت زيد رضى الله عنها تصر على أن تؤدى الجماعة فى المسجد حتى صلاتى الصبح والعشاء.

وقد استعرضت الورقة بعض الأحداث والتحولات السياسية الرئيسية فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم التى كان النساء فيها جميعا بجانب الرجال يشاركن فيها كما يشارك الرجال ويقمن بدورهن البارز كما يقمن سواء بسواء فى بناء الدولة والدعوة. ومن أبرز هذه الأحداث والتحولات المؤثرة فى بناء الدولة والدعوة الهجرة الأولى إلى الحبشة وبيعة العقبة الأولى والثانية والهجرة الثانية إلى المدينة. فقد كان ثلث المهاجرين إلى الحبشة من النساء وكان على رأسهم السيدة رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث كانت مع زوجها عثمان بن عفان رضى الله عنه. وفى بيعة العقبة الأولى اختار رسول الله صلى الله عليه وسلم نص المعاهدة بينه وبينهم فى هذه المبايعة نفس النص الذى بايع به النساء. أما فى بيعة العقبة الثانية فقد شاركت النساء فيها (نسيبه بنت كعب واسماء بنت عمرو بن عدى) وما يحمله ذلك من بشائر تحول اجتماعى جذرى من نظام القبيلة إلى نظام الأمة والدولة. فالخطر المحدق بهذه المجموعة فى تلك الليلة، وحرص العربى بفطرته على ألا يزج بامرأته وسط المخاطر دليل على الإرادة السياسية لشهود المرأة هذه المعاهدة وتوثيقها.

وقد تناولت الورقة المقدمة من الدكتورة منى الحديدى بعنوان **الإعلام العربى وقضايا المرأة**

العربية أهمية توظيف الاتصال ووسائل الإعلام المختلفة فى خدمة قضايا المجتمع بما فى ذلك قضايا المرأة فى إطار مبادئ المسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام والنظر إليها كأحد الوسائل المعاونة فى التنمية والإنماء والمساندة والأخذ بيد الفئات المحرومة. وتتضاعف أهمية الصور التى تقدم عن المرأة من خلال وسائل الاتصال والتليفزيون والسينما والفيديو والملتى ميديا بصفة خاصة، فى عصر غلبت عليه ثقافة الصورة، وزاد الاعتماد فيه على وسائل الإعلام السهلة عبر كافة الأشكال البرامجية ومختلف الفنون لإشباع الرغبات وتلبية كثير من الاحتياجات، مما جعل من التليفزيون وخاصة فى البلاد النامية - فى ظل انتشار الأمية وارتفاع عدد مالكى أجهزة الاستقبال التليفزيونى والفيديو خاصة فى دول الخليج العربى، وانخفاض معدلات القراءة العامة- أحد المصادر الرئيسية إن لم تكن الوحيدة المكونة للقاعدة المعرفية وتشكيل أجندة اهتمامات الكثيرين. وما يترتب على ذلك من تأثير فى تشكيل الاتجاهات وممارسة السلوكيات واختيار نماذج القدوة. ويعمل التليفزيون كوكيل للتنشئة الاجتماعية فمن خلال التفاعل الشديد مع مخرجاته يدرك البعض الواقع الاجتماعى بدرجة قريبة مما تعكسه الشاشة صغيرة الحجم كبيرة الأثر عميقة التأثير. وبالتالى تمارس وسائل الاتصال دوراً فى الطريقة التى يبنى بمقتضاها الأفراد تصورهم للعالم المحيط بهم -القريب منهم والبعيد- ومن خلال اعتمادهم على وسيلة واحدة بل واحيانا قالب واحد من المخرجات الخفيفة الخيالية من خلال ما يحصلون عليه من معلومات غير دقيقة أو صور منطبعة أو أنماط محرفة مشوهة متحيزة لجانب من جوانب الظرف المحيط.

وقد أثبتت بحوث تحليل المحتوى لوسائل الإعلام وخاصة السينما والتليفزيون تكريس الصور النمطية للإناث والذكور وتتساوى فى ذلك وسائل الإعلام الغربية والعربية على حد سواء. وتزداد خطورة تأثير الصور السلبية للمرأة فى الوطن العربى حيث الحاجة لتطوير المجتمعات ولدمج المرأة فى برامج التنمية للإسراع والتعجيل ببرامج التنمية الطموحة التى تستهدفها الحكومات ومنظمات المجتمع المدنى على حد سواء. وتؤكد عملية مسح التراث العلمى المتاح أن وسائل الإعلام العربية من خلال ما تقدمه من إنتاجها أو من الإنتاج المستورد تقوم بتصوير كل من الذكور والإناث طبقا لانماطهم التقليدية. فكثيرا أو عادة ما يصور التليفزيون والسينما الذكور على انهم مخلوقات نشيطة يقومون بوضع الخطط وتنظيمها ويبحثون عن المساعدة والمعلومات لإكمال المشروعات وينتشر ذلك حتى على مستوى برامج الأطفال والإعلانات التجارية والخدمية وإعلانات التوعية ومن المحتمل

معاقبة الإناث على كونهن نشيطات كما أنهن ينفذن التوجيهات التى تأتيهن من الذكور ومن ثم فهن غير مؤثرات وحتى كتب الأطفال المدرسية والعامة كثيراً ما تعمل على استمرار الصورة النمطية الشبيهة. وعلى الرغم من وجود اتجاه حاليا نحو تقديم صور أقل تحيزاً ضد المرأة عن السابق إلا أنه مازال هناك حاجة إلى الاهتمام بما يقدم للمرأة وعن المرأة فى مختلف وسائل الإعلام العربية بما يساعد فى تمكين قدرات المرأة ودمجها بشكل أفضل فى التنمية المجتمعية.

وقد طرحت الورقة رؤية مستقبلية لترشيد الممارسات الإعلامية العربية بما يخدم مكون المرأة كعامل أساسى لتحقيق التنمية بحيث يمثل البعد التعليمى والصحى والاقتصادى والاجتماعى والمشاركة السياسية والوعى القانونى بالحقوق والواجبات الإطار العام للعمل الإعلامى العربى بما يخدم المرأة والمجتمع ككل. وانطلاقا من أهمية تحديد أولويات الاهتمام بما يساعد المخطط الإعلامى طالبت الورقة بالتركيز فى المرحلة المقبلة على الأمور والإجراءات التالية:-

أ- تكوين قاعدة بيانات وافية عن واقع المرأة العربية حيث أن الافتقار إلى المعلومات أو عدم إمكانية الحصول عليها وعدم تحديثها أو حظر بعضها من منطلق السرية أو الممنوعات غالبا ما يؤثر على التناول الإعلامى الموظف لأوضاع المرأة ومشاكلها ويعوق قيام المبدعين بدورهم القيادى والتنويرى الذى يحث ويدفع إلى إحداث التغيير والتحديث الإيجابى دون فقدان الهوية العربية أو الانغماس فى الفرنجة.

ب- الاهتمام بقضايا تعليم المرأة وربطه باحتياجات المجتمع الحقيقية حتى لانحصر الإناث فى نوعيات ومجالات دون غيرها أو نغلق عليهن الأسوار مما يمنعهن من المشاركة الايجابية فى مجالات الإنتاج أو يؤدى إلى ما يعرف بتأنيث مجالات عمل محدودة (كالتعليم الابتدائى.. السكرتارية..)، بالإضافة إلى مكافحة الأمية بكافة أنواعها ومجالاتها بين قطاع المرأة العربية وتوفير البرامج المحققة لذلك.

جـ -التعامل الإعلامى مع قضايا المرأة وتنمية قدراتها من منطلق الاهتمام بتنمية الموارد البشرية حيث تمثل المرأة نصف الطاقة العددية وبالتالى نصف الطاقة الإنتاجية، مع التأكيد على العلاقة الوثيقة بين تنمية المرأة وتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع ككل من منطلق أن الاهتمام بقضايا المرأة والأسرة أصبح من الموضوعات الرئيسية لتحقيق النهوض بالمجتمع وليس من منطلق الاهتمام

بالمرأة ذاتها أو من منطلق الحركة النسوية.

وقدمت الأستاذة حميدة العريف المدعى العام بوزارة العدل بتونس ورقة بعنوان **حقوق المرأة فى الاتفاقيات الدولية والقوانين الوضعية** استعرضت فيها ما حققته المرأة التونسية من تدعيم لحقوقها فى كافة المجالات وتجاوز نشاطها ما حظيت به من حقوق شخصية ليضمن لها حق التعليم وحق العمل وحق الانتخاب والمساهمة فى الحياة السياسية والعامة والجهاز القضائى.

وقد صدقت الحكومة التونسية على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة مثل الاتفاقية المتعلقة بالرضا بالزواج والسن الأدنى له وتسجيل عقوده، والاتفاقية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة والتى تم المصادقة عليها خلال عام ١٩٦٨، بينما تم المصادقة على الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام ١٩٨٥ ، وقد صدقت معظم الدول العربية على تلك الاتفاقية مما يقيم الدليل على درجة الوعى الذى بلغه المجتمع العربى فى اتجاه الرفع من شأن المرأة باعتبارها عنصراً أساسياً فى المجتمع والتى أوصت بالقضاء على فكرة تفوق أحد الجنسين على الآخر بإعطاء المرأة حقوقاً متساوية فى ميدان العمل كأن يكون لها الحق فى اختيار المهنة والحق فى الحصول على الضمان الاجتماعى والخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية.

أما القوانين المنظمة للحياة السياسية فى تونس فهى لا تفرق بين الرجال والنساء فى تحمل المسئوليات وفى حقى الانتخاب والترشيح، وقد شهدت الساحة السياسية التونسية خلال السنوات العشر السابقة وعياً هاماً للنهوض بحقوق المرأة فى هذا المجال بوضع الآليات اللازمة لتدعيم مشاركة المرأة فى الحياة السياسية والعامة وتشجيعها على الولوج فى هذا الميدان واحتلال مكانا مناسباً فيه يتماشى وما حققته من مكانة على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى. وقد ساهم كل ذلك فى الرفع من إشراك المرأة فى مجال العمل السياسى فى تونس واسندت للمرأة أعلى المسئوليات فى الجهاز الحكومى وتطورت النسبة العامة لتواجد المرأة فى مختلف الهياكل السياسية فهى ممثلة بنسبة ١١,٥٪ فى مجلس النواب، و ١٦,٥٪ فى المجالس البلدية ,كما سجلت المرأة التونسية حضورها فى السلك الدبلوماسى وفى الدواوين الوزارية وفى المجلس الأعلى للقضاء وغيره من المجالس ذات الصبغة الاستشارية.

وقد أشارت الورقة إلى أنه مع تطور الأحداث السياسية والاجتماعية فان الدول العربية سارعت

بالتصديق على المعاهدات الدولية لتعزيز مساهمة المرأة فى الحياة العامة والسياسية وعلى الأخص الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحقوق السياسية للمرأة التى انضمت إليها كل من تونس ولبنان والمغرب ومصر واليمن وليبيا. وقد تم صياغة الحقوق السياسية للمرأة ضمن الدساتير والتشريعات الوطنية على أن تكفل الدولة للمرأة جميع الفرص التى تتيح لها المساهمة الفعالة والكاملة فى الحياة السياسية وإزالة القيود التى تمنع تطورها ومشاركتها فى بناء المجتمع، ومن ابرز هذه الحقوق حق الاقتراع والانتخاب والترشيح وحق تقلد المناصب العليا ومباشرة الوظائف العامة وحق المشاركة فى الأحزاب والعمل العام.

وعلى الرغم من تلك المساواة بين الرجل والمرأة العربية على الصعيد القانونى فى الحقوق السياسية إلا أن الورقة أشارت إلى أن المشاركة الفعلية للمرأة العربية فى العمل السياسى ما زالت محدودة ولا سيما فى بعض المجتمعات العربية الآسيوية.

واستهدفت الورقة المقدمة من د. سلوى شعراوى جمعه بعنوان نحو تمكين المرأة العربية فى مراكز السلطة واتخاذ القرار دراسة وضعية المرأة العربية فى مراكز السلطة وصنع القرار خاصة فى الحكومة والجهاز الادارى وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:-

أ- ما هو الهدف من تعزيز وصول المرأة إلى مراكز السلطة وصنع القرار؟

ب- ما هو واقع المرأة العربية فى مراكز السلطة وصنع القرار؟

جـ -كيف يمكن تمكين المرأة العربية فى مراكز السلطة وصنع القرار؟

وفى محاولة الإجابة على الأسئلة السابقة أشارت الورقة إلى أن الدفع بأعداد متزايدة من النساء نحو مراكز السلطة وصنع القرار والعمل على تعزيز وصولهن إلى تلك المناصب هو وسيلة لتحقيق الأهداف التالية:-

- التعبير عن مصالح واهتمامات النساء والتى تعكس بالضرورة أدوارهن الأساسية كمواطنات فاعلات فى المجتمع بالإضافة لكونهن زوجات وأمهات.

- ضمان الوصول لقرارات تعكس إحتياجات الأسرة بما فيها الأطفال والأزواج أنفسهم.

- تعزيز قدرة المرأة ليس فقط على المساهمة فى صياغة وترتيب أولويات الدولة والمجتمع بما يسمح بإدماج أولوياتها ووضعها فى ترتيب متقدم ضماناً لاتخاذ قرارات فيها، ولكنه سوف يعزز أيضا من مساهمتها فى تصميم البدائل والخيارات المطروحة والمفاضلة بينها، والتى هى أساس عملية

اتخاذ القرار.

- سد الفجوة النوعية فى مراكز السلطة وصنع القرار بما يحقق العدالة والمساواة.

وبتحليل واقع المرأة العربية فى مراكز السلطة وصنع القرار استخلصت الورقة مجموعة من المؤشرات الهامة:-

- تزايد أعداد النساء الشاغلات للمناصب العليا بالحكومة والجهاز الإدارى فعلى سبيل المثال فى مصر تزايدت نسبة تواجد المرأة بالوظائف العليا من ٢,٨٪ عام ١٩٨١ إلى ١٥,٣٪ عام ١٩٩٥ ، كما ارتفعت نسبة شغل النساء للوظائف العالية من ١٠ وظائف بنسبة ١,٥٪ عام ١٩٨١ إلى ١٠٣ وظيفة بنسبة ١١,٣٪ عام ١٩٩٥ من إجمالى عدد شاغلى وظائف الدرجة العالية. أما فى الكويت فقد بلغت نسبة النساء اللاتى يشغلن مناصب إدارية عليا ٧,٦٪ إلى إجمالى الكويتيين عام ١٩٩٣ فى حين أنها كانت تبلغ ٣,٢٪ عام ١٩٨٠ ، وفى المغرب وصلت النساء لأول مرة للدوائر العليا للحكومة عام ١٩٩٦ وفى العراق يتم تأهيل ٢٨٠ موظفة لتولى مناصب إدارية عليا فى الوقت الذى بلغ فيه عدد النساء فى المناصب الإدارية العليا ٢٥٤٠ وفى تونس ارتفعت نسبة المستشارات فى الحكومة من ١٣,٦٪ عام ١٩٩٠ إلى ١٦,٥٪ عام ١٩٩٥

- على الرغم من زيادة أعداد النساء الشاغلات للمناصب العليا بالحكومة والجهاز الإدارى إلا أن تلك الزيادة تختلف من دولة لأخرى ومن مجال لآخر داخل نفس الدولة.

- تختلف تلك الزيادة من دولة إلى أخرى وفقاً لنسبة تعليم الفتيات ومدى تحكم العادات والتقاليد وتوافر الأطر المؤسسية المساندة، ومن ثم فان تعليم الفتيات وحصولهن على درجات علمية عالية هو ركيزة أساسية لوصولهن لمراكز السلطة وصنع القرار. وعادة ما يشار إلى العادات والتقاليد باعتبارها اتجاها سلبيا يعوق دون خروج المرأة إلى العمل بصفة عامة من ناحية ,وتقلدها وظائف ذات طبيعة سياسية من ناحية أخرى.

- فيما يتعلق بتمثيل النساء فى مواقع الحكم على المستوى الوزارى تلاحظ انخفاض نسبة تمثيل النساء العربيات فى جميع مستويات الحكم. كما تلاحظ ارتفاع نسبة تمثيلها فى المستوى دون الوزارى مقارنة بالمستوى الوزارى. وعلى الرغم من محدودية تمثيل المرأة على المستوى الوزارى إلا أن المرأة العربية تولت العديد من الحقائب الوزارية (الشئون الاجتماعية، الثقافة، التعليم، البيئة، الصحة ,الشباب والطفولة والأسرة، القوى العاملة، البحث العلمى، الأشغال العامة، الاقتصاد)،

وهى فى ذلك جمعت بين بعض الحقائب الوزارية التى عادة ما تحجز للنساء مثل الشئون الاجتماعية والبيئة والطفولة والأسرة وحقائب أخرى مثل الاقتصاد والبحث العلمى والقوى والأشغال العامة مما يدعو للتفاؤل بإمكانية وصول المرأة العربية إلى حقائب وزارية أخرى.

وفى النهاية أشارت الورقة إلى مجموعة من آليات تعزيز وصول المرأة إلى مناصب السلطة وصنع القرار وهى:-

أ- تمكين المرأة كوسيلة لتعزيز وصول المرأة لمراكز السلطة وصنع القرار. والتمكين هو عملية تستهدف إثارة الوعى وبناء القدرات التنظيمية والقيادية من اجل مشاركة اكثر فعالية تؤدى إلى إحداث تغيير فى الواقع المحيط وخلق مناخ عام يتقبل مشاركة إيجابية للمرأة فى مراكز الحكم وصنع القرار.

ب- الحرص على التنسيق بين السيدات فى مواقع ومؤسسات صنع القرار والجمعيات والمؤسسات النسائية.

جـ- تدريب متخذى القرار رجالاً ونساءً على كيفية إدماج البعد النوعى فى السياسات.

د- وضع استراتيجية إعلامية تهدف إلى خلق جدل عام حول الأدوار المختلفة للرجال والنساء فى المجتمع.

هـ- العمل على التأكيد على فكرة التمثيل العددى للنساء فى كافة المنظمات الحكومية والوفود الرسمية.

وفى الدراسة المقدمة من د. على صالح ود. ميادة الباسل من كلية التربية جامعة المنصورة بعنوان **البعد التربوى لأساليب التنشئة داخل الأسرة والمجتمع بما يدعم قيم الانتماء والشراكة والمساواة بين الجنسين** تم تقسيمها إلى أربعة أقسام رئيسية عرض القسم الأول منها مشكلة الدراسة وناقش القسم الثانى بعض القضايا النظرية المتعلقة بالدراسة بينما تناول القسم الثالث الجزء الميدانى من الدراسة وأخيراً لخص القسم الرابع توصيات الدراسة. وقد استهدفت الدراسة تحقيق الأهداف التالية:-

أ- التعرف على أهم الأساليب غير السوية التى تتبعها الأسرة فى تنشئة الأطفال وتدعيم النظرة التقليدية التمييزية للمرأة.

ب- التعرف على أهم الأساليب التى تتبعها وسائل الإعلام وتؤثر فى تنشئة الأطفال وتدعم النظرة التقليدية التمييزية للمرأة.

جـ- التعرف على أهم الأساليب التربوية التى يمكن أن تساعد الاسرة ووسائل الإعلام فى انتهاج أسلوب التنشئة السليم لغرس قيم الانتماء والشراكة والمساواة وتعميقها بين الجنسين.

وقد استخدم الباحثان فى هذه الدراسة المقابلة الشخصية المفتوحة مع عينة من الأساتذة المتخصصين فى التربية وعلم النفس بالإضافة إلى النتائج التى توصلت إليها مجموعة الدراسات السابقة التى تناولت دور الاسرة والمدرسة ووسائل الإعلام فى التنشئة الاجتماعية وما أدت إليه من تأثيرات سلبية وإيجابية بين الرجل والمرأة. أما المنهج الذى اتبعته الدراسة فهو المنهج الوصفى الذى يستهدف جمع البيانات من مصادر مختلفة تشخص الواقع دون تأثير فى المتغيرات المختلفة.

وقد تم دراسة الواقع الحالى لأدوار المرأة فى الاسرة والمجتمع وذلك بغرض إلقاء الضوء على بعض مواطن الضعف والقصور التى ينبغى أن توليها الدولة إهتماما على وجه الاستعجال من أجل القضاء على أوجه التفاوت بين الرجل والمرأة وتعجيل النهوض بالمرأة فى المجتمع حيث اتضح أن:-

مصر مرت بعدة تطورات سياسية واجتماعية فى القرنين التاسع عشر والعشرين أدت إلى تغيير كبير فى عقلية المرأة، فالمرأة بالمقارنة بوضعها قبل عشرين عاما فى حالة صحية أفضل نسبيا وتعيش فى بيئة أكثر ملاءمة وتتوفر لديها خدمات صحية أكثر تطورا، ومستواها التعليمى فى ارتفاع مستمر، إلا أنه مازالت المرأة فى أماكن كثيرة تنجب عدداً كبيراً من الأطفال وأن كثيراً من النساء مازلن يتوفين نتيجة للحمل، كما أن عددهن فى مجال التعليم مازال قليلا خاصة فى التعليم الثانوى والعالى.

رغم تضاؤل الفروق مع الوقت بين الرجل والمرأة فى الحياة العامة والمشاركة الحقيقية فى عملية اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية الا أن الفجوة بين الجنسين مازالت كبيرة جداً.

عدم إبراز وسائل الإعلام الدور المهم الذى تقوم به المرأة فى الاسرة والمجتمع بوصفها شريكاً أصيلاً فى جهود التنمية وجنى ثمارها، بل يلاحظ أن الإعلام يعمل على التركيز على الصورة النمطية التقليدية للمرأة أكثر مما يصورها متطورة وأكثر إيجابية فى دفع عملية التنمية.

وقد أرجعت الدراسة تكريس هذه الصورة إلى أسلوب التنشئة داخل الاسرة الذى يميز بين الذكر والأنثى منذ الطفولة بما يكرس النظرة التقليدية التمييزية للمرأة ولا يغرس قيم الانتماء والشراكة والمساواة بين الجنسين داخل الاسرة والمجتمع.

أما عن أهم نتائج الدراسة الميدانية والتى تتعلق بأهم مقترحات أفراد عينة البحث حول الأساليب التربوية التى يمكن أن تتبعها الاسرة فى التنشئة بما يدعم قيم الشراكة والانتماء والمساواة بين الجنسين فهى:-

- ضرورة المساواة بين الطفل والطفلة فيما يتعلق بالاحتياجات الغذائية والصحية والتعليمية.
- ضرورة المساواة فى القدر والتفاعل الاجتماعى بين الأبناء من الجنسين.
- الاهتمام بتعليم البنت تعليما عاليا مثلها مثل الولد وعدم تزويجها مبكراً.
- إشراك الأبناء من الجنسين فى اتخاذ القرارات الخاصة بهم.
- تعويد البنت على المشاركة فى الحياة المجتمعية.
- إعطاء الحرية والديموقراطية فى التعامل مع الأبناء من الجنسين وتشجيعهم على التعبير عن أنفسهم وآرائهم،

أما أهم الآراء المستخلصة من المقابلات الشخصية مع أفراد عينة البحث حول الأساليب التى يمكن أن تتبعها وسائل الإعلام وتساعد فى تدعيم قيم الشراكة والمساواة بين الجنسين فهى:-

- الإكثار من البرامج التى تبرز الدور المهم للمرأة فى الأسرة والمجتمع.
- التركيز على الصورة الإيجابية للمرأة المشاركة للرجل فى دفع عملية التنمية.
- التركيز على صورة المرأة المشاركة فى اتخاذ القرار.
- التأكيد على الأدوار الاجتماعية والثقافية والسياسية للمرأة.
- التأكيد على البرامج الدينية التى توضح ضرورة مشاركة المرأة للرجل فى الحياة العملية والفكرية وتدعيم ذلك بالآيات القرآنية والأحاديث الشريفة.

أما الورقة المقدمة من د. سامية الساعاتى بعنوان **المرأة والتنمية والإعلام بين الموروث الثقافى والواقع المصرى والعربى** فقد ركزت على أثر الموروثات الثقافية على دور المرأة فى التنمية بصفة عامة، وفى الإعلام على وجه الخصوص، وميكانيزمات تحجيم هذا الدور أو تفعيله فى الواقع المصرى والعربى. وانطلاقا من تعريف تايلور (Tylor) الأنثروبولوجى الشهير للثقافة بأنها "ذلك الكل المركب المعقد الذى يشمل المعلومات والمعتقدات والفن والأخلاق والعرف والتقاليد والعادات وجميع القدرات الأخرى التى يستطيع أن يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً فى المجتمع" فقد ركزت الدراسة على أهمية القيم والعادات والتقاليد والعرف كموروثات ثقافية بالغة الأثر.

فالإنسان فى كل زمان ومكان يقوم الأشياء أو بعبارة أخرى يصدر أحكاما عليها فيرى أن ذلك خير وذاك شر وهذا صواب وذاك خطأ. وما دامت القيمة إنسانية شخصية تتوقف على الاعتقاد فلا بد إذن أن تكون نسبية بمعنى أنها تختلف عند الشخص بالنسبة لحاجاته ورغباته وتربيته وظروفه، كما لابد أن تختلف أيضا من شخص إلى شخص، ومن زمن إلى زمن ،ومن مكان إلى مكان، ومن ثقافة إلى ثقافة. والفرد فى حياته يحاول أن يحقق كل رغباته التى يعتقد أن لها قيما عنده ولكن طبيعة الحياة نفسها وطبيعة الظروف المحيطة به تحول دون ذلك، وكثيرا ما يحدث تعارض بين القيم التى يدين بها ولذلك نجد انه يحاول أن يخضعها بعضها لبعض فيخضع الأقل قبولا عند الناس للأكثر قبولا وفقا لترتيب خاص به. ولا يظل ترتيب قيم الأشخاص والأشياء والمعانى على حال واحدة ثابتة فى سلم قيم الشخص ،بل يتغير تبعا لتغير نظرته للحياة على العموم، وبالنسبة لنموه وتطوره ووعيه ونضجه الجسمى والعقلى والاجتماعى.

أما العادات الاجتماعية فهى ظاهرة اجتماعية تمثل أسلوبا اجتماعيا بمعنى أنها لا يمكن أن تتكون أو تمارس إلا بالحياة فى المجتمع والتعامل مع أفراده وجماعاته، فهى فى أوسع معانيها عبارة عن السلوك المتكرر الذى تفرضه الجماعة على الأفراد وتتوقع منهم أن يسلكوه وإلا تعرضوا لاستياء الجماعة وسخطها وانتقامها. ولا يقل دور العادات الاجتماعية فى الضبط والتنظيم شأنا وأثراً عن دور القوانين الوضعية فهى تشتمل على أقسام كثيرة وتتفرع إلى فروع متعددة إذ تتضمن كل ما ألف عليه الناس من عادات اتفاقية وعرف ومحرمات وسنن وتقاليد وآداب لياقة وشعائر وطقوس ومراسم وممارسات و موضات وبدع وتقاليع أو نزوات.

أما التقاليد فهى العادات المتوارثة التى يقلد فيها الخلف السلف فإذا اتصف السلوك بأنه تقليدى يستشف من ذلك أن مزاولته دامت حقبا طويلة وأنه محاكاة لسلوك القدامى ومتوارث عنهم. وهى تنقل وتورث من جيل إلى جيل ومن السلف إلى الخلف على مر الزمان، ويزداد تمسك الفرد بالتقاليد مع مرور الزمن لأن ما يفعله الفرد مرة ويستحسنه يميل إلى فعله مرة أخرى فمرات، وإذا استمر هذا الميل من جيل إلى جيل قويت التقاليد ويزيد من قوتها تمسك الأبناء بها.

والعرف نوع من العادات التقليدية يشبه التقاليد من ناحية أنه تقليدى وعريق ومتوارث وملزم إلا إنه يختلف عنها فى درجة إلزامه وانتشاره وشموله وعموميته. فالتقاليد عادات ضيقة النطاق

نسبيا فى انتشارها أما العرف فهو ذلك النوع من العادات واسعة النطاق فى انتشارها التى ليست فى مصلحة جماعة بالذات دون أخرى، بل هى عادات فى مصلحة المجتمع أو الأمة ولذلك كان العرف فى إلزامه وشموله وعموميته اقرب إلى القانون منه إلى التقاليد. وللتغير الاجتماعى أثر كبير فى العادات الاتفاقية والعرف فختان الإناث فى مصر كان إلى عهد قريب عرفا تقليديا واجب الاحترام، فاصبح الآن مسالة تفضيل واختيار بل لقد صار الكثيرون يعرفون مضاره ومساوئه بفضل التوعية المقروءة والمسموعة والمرئية. ومن ثم فان العادات الاتفاقية والعرف يمكن أن يتبدلا المكانة ودرجة الإلزام وأن يحل كل منهما محل الآخر فما يعد عادة اتفاقية عند مجتمع معين قد يكون عرفا عند غيره وما كان يحترم فى زمان من عاشوا قبلنا قد لا يحترم فى زماننا والعكس صحيح.

وقضية المرأة المصرية بصفة خاصة والعربية بصفة عامة ليست قضية تحرر أو مساواة مع الرجل ولا مجرد أمور تتصل بالأسرة والأحوال الشخصية، ولا هى قضية تعليم وعمل وحقوق معينه، ولكنها قضية الاتجاهات الاجتماعية الغالبة المستمدة من العادات والتقاليد والنسق القيمى السائد فى المجتمع. ويمكن حصر تلك الاتجاهات الاجتماعية فى النظرة إلى المرأة المصرية والعربية فى ثلاثة اتجاهات هى:-

أ- اتجاه تقليدى محافظ يرى فى المرأة كائنا ضعيفا من الناحية الجسمية وقاصراً من الناحية العقلية ، ويحصر دور المرأة فى أداء دور الزوجة بمفهومها الخضوعى والأمومة بمفهومها الرعوى التوالدى . وهذا الاتجاه يستند فى تأكيده للتباين الاجتماعى بين الرجل والمرأة إلى التباين البيولوجى وكذلك إلى الفروق فى الاستعدادات الطبيعية لكل منهما، ومن هنا يذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أن عمل المرأة هو تحد للمجتمع لانه يخرج عن النماذج الأصلية الراسخة للحياة الأسرية وعلى القيم والمعتقدات التى تساندها

ب- الاتجاه الثانى ويتسم بالتحرر النسبى فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى لكنه لا يتحمس لمشاركة المرأة فى العمل السياسى، ويعترف أصحاب هذا الاتجاه بحق المرأة فى التعليم والعمل لكنهم يقرنون ذلك بضرورة أن يتناغم عمل المرأة مع طبيعتها. ويعد هذا الاتجاه - نسبيا - امتداداً للاتجاه السابق لكنه أقل محافظة فهو لا يقصر عمل المرأة على بعض الأعمال التى تلائم طبيعتها أو تفرضها التقاليد ولكنه يوجه المرأة إلى كثير من الأعمال والوظائف فى المجتمع الحديث

بشرط ملاءمتها لطبيعتها.

جـ - اتجاه متحرر يساوى بين الرجل والمرأة فى الحقوق والواجبات، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن المرأة إنسان قادر على العمل والإبداع وتحمل المسئولية وممارسة الحرية دون أن يشكل ذلك تهديداً لانا الرجل، كما انهم يذهبون إلى انه لا مجال لتقدم المجتمع وتجاوز التخلف إلا بقيام المرأة وهى نصف المجتمع بدورها كاملاً. وان كان ذلك لا يعنى تخليها عن رسالتها الأسرية وانما على المجتمع والدولة أن تساعدها فى ذلك بتقديم التيسيرات التى تمكنها من الحفاظ على أسرتها.

ويبدو أن الموقف الذى نلاحظه الآن فى مجتمعنا المصرى بخاصة والعربى بصفة عامة ليس نتاج الدعامات البيولوجية لادوار الجنسين وحدها ولا هو حصيلة التفاوت الذى تفرضه وتصر عليه نظم المجتمع ومؤسساته المختلفة فقط إنما يرجع التمييز والتفرقة بين الرجال والنساء إلى المعتقدات الاجتماعية والثقافية والاتجاهات السائدة فيه. وتقتضى العدالة الإنسانية سياسة إنسانية تؤمن بحق كل إنسان فى المجتمع فى أن يشعر بقيمته وفعاليته.

وتوصى الدراسة بخروج النساء جميعهن إلى مجال الإنتاج الاجتماعى والاقتصادى والسياسى فهو طريق التحرر للمرأة المصرية خاصة والعربية بصفة عامة . وهو ما سيؤدى إلى حدوث تغيير تدريجى سيستغرق سنين طويلة من علاقة المرأة بجسدها ومعنى هذا الجسد ودلالته. سيتحول هذا الجسد من جسد (سلعة وعبء) غريب على المرأة يحمل فى ثناياه عبوديتها إلى جسد حر يستمد معانيه من ظروف حياتها الجديدة التى تعيشها من خلال الإنتاج. إن الحرية الجديدة التى سوف تمارسها المرأة المصرية خاصة والعربية بصفة عامة ستغير من علاقة المرأة بذاتها وبجسدها وبالتالى من علاقتها بالرجل وبالمقابل من إدراك الرجل لها وما يترتب على ذلك من تحول فى إدراكه لنفسه لا بوصفه (سيدا مهددا فى سيادته)، وانما بوصفه (شقاً) لا يجد كماله إلا فى التقاء حر ووحدة خلاقة (بشقه) الآخر.